



Munich Personal RePEc Archive

**The impact of structural changes in  
industrial manufacturing sector on  
productivity and employment trends in  
the Iraqi economy**

Alrubaie, falah.K.Ali

Economics-faculty of Economics –Omar Almkhtar university

6 January 2000

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8392/>  
MPRA Paper No. 8392, posted 23 Apr 2008 14:49 UTC

## **The impact of structural changes in industrial manufacturing sector on productivity and employment trends in the Iraqi economy**

Dr.falah.K.Ali Alrubaie- Economics-faculty of Economics –Omar Almkhtar university

### **Abstract**

the three dimensions of value-added, employment, labour productivity, Represent the most important vector defining the nature of sectoral development in terms of the rate and content and mode, in this scope the industrial manufacturing sector progression to other productive activities for a sector of higher productivity, investment in this sector ensuring a **structural** shift and create many job opportunities that absorb surplus agricultural labour along with the natural increase in the labour force, to increase the flexibility of the sector about the changes in each of the relative contributions of labour and capital; productivity, which increases the rate of overlap between changes taking place in three dimensions mentioned whenever the growing role This sector in the national economy, and can be seen when comparing the prevailing **event** in both developed and developing economies. Based on these facts, this study has demonstrated that the industrial manufacturing sector in Iraq have failed at the level of branches and patterns and productive scales , in the provision of adequate opportunities for productive employment increases achieved in the labour force (natural and derived from the agricultural sector) and this was due to the relative inflexible Manufacturing activities are productive and technological content in high absorb workers, particularly chemical and oil industries, which dominate the major contributing added value achieved in this sector, as well as the relative decline in the rates of absorption of the activities with high employment flexibility (light manufacturing activities) in connection with the growing trend patterns towards intensive capital, enhance the imbalance in the labour market between the qualifications and conditions required before the one hand, and a non- proportionality structure professional work and got between the high productivity and low productivity activities on the other, non-interaction of the branches the patterns of industrial manufacturing sector and torn between two **separated** limb , first petroleum industry intensive capital and enhanced export, which is linked to international market conditions, and secondly, **include** assembly Industries and other consumer industries and import substitutes, which linkages with foreign inputs sources ,and the almost total absence of the active role of intermediate and capital industries, especially in industries and means of production, has weakened the ability of the manufacturing activities based on the creation of productive linkages or deepened within the productive potential of local, and that any positive change can happen in employment drop rapidly due to the loss or weakness of the existing workshops, and the surpluses generated by increased productivity, not supplying local production capacities Capacity better, but working to support consumer demand and speculation unproductive. Thus, the imbalance structural conditions in the industrial sector at the level of branches and patterns in this sector ,We Calls for non **continuation** in industrial expansion based on repetition and duplication, and attention instead to develop designs to distribution industries, according to activities and spot and regulations, and patterns, provided that this is a disclosure of the potential abilities to deepen the linkages for productivity and spots., in this regard, we suggest that industrial base is being built around a number of key core seen industrial compounds, based on Integrated technological links horizontally and vertically.

## **أثر التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية على اتجاهات الإنتاجية والتشغيل في الاقتصاد العراقي**

د.فلاح خلف الربيعي /كلية الاقتصاد / درنة / جامعة عمر المختار

### **المقدمة**

تمثل الأبعاد الثلاث القيمة المضافة ، التشغيل، إنتاجية العمل ، أهم المتجهات التي تحدد طبيعة التنمية القطاعية من حيث المعدل والمضمون والأسلوب ،وفي هذا المجال يتقدم القطاع الصناعي التحويلي على الأنشطة الإنتاجية الأخرى لكونه القطاع ذي الإنتاجية الأعلى، فالاستثمار في هذا القطاع لا يضمن تحولا هيكليا فحسب ، بل سيخلق أيضا الكثير فرص العمل التي تمتص فائض العمالة الزراعية الى جانب الزيادة الطبيعية في قوة العمل ،وذلك لارتفاع مرونة هذا القطاع أزاء التغيرات في كل من المساهمات النسبية للعمالة التكنيكية ورؤوس الأموال الإنتاجية ، حيث يزداد معدل التداخل بين التغيرات التي تشهدها الأبعاد الثلاثة المذكورة كلما تعاضم دور هذا القطاع في الاقتصاد القومي ،ويمكن ملاحظة ذلك عند المقارنة بين الوقائع السائدة في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية .

وبهدف دراسة العلاقة بين تلك المتغيرات في العراق سنتناول ما يأتي :-

أولاً: التفاعل بين الإنتاجية والتشغيل

ثانياً: الاتجاهات السائدة للإنتاجية والتشغيل في الاقطار النامية والمتقدمة

ثالثاً: اتجاهات الإنتاجية والتشغيل في القطاع التحويلي في العراق

رابعاً: انعكاس التحول الهيكلي في القطاع التحويلي على اتجاهات الإنتاجية والتشغيل في الاقتصاد العراقي

### **أولاً: التفاعل بين الإنتاجية والتشغيل**

يتضمن الترابط بين الإنتاجية والتشغيل تشابكاً معقداً لعناصر وعلاقات ومؤشرات عديدة، تعكس والى حد بعيد واقع التنمية الصناعية بكل ما يتضمنه هذا الواقع من انظمة سوقية واحتياطات موريدية وابتكارات تكنولوجية. وتتأثر الطريقة التي يتم فيها التفاعل بين الإنتاجية والتشغيل بالعديد من الظواهر ، فتحسين إنتاجية العمل ، سواء تم عن طريق تراكم رأس المال المادي أم عن طريق العامل المتبقي (التراكم في راس المال البشري خلال التعليم والتدريب والخبرة والمهارة أو خلال تزايد البحث والتطوير ، أو عن طريق وفورات الحجم) س يعمل على تخفيض الطلب على العمل ، كما أن الانخفاض البطيء في معدل زيادة إنتاجية يمكن ان يؤدي الى ارتفاع مستويات التشغيل ، غير ان عدم حدوث تقدم منتظم في إنتاجية العمل في أنشطة الاقتصاد القومي ككل وخلال فترة زمنية طويلة سيقود حتماً الى اختلال التوازن القطاعي ، وظهور الضغوط التضخمية ، وارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات ، وموازنة الحكومة وبالتالي تهديد النمو في القطاع الصناعي والتوسع في التشغيل<sup>(4)</sup> تمثل النتائج الاخيرة المحصلة الطبيعية التي تمخض عنها اخفاق تجربة التصنيع في معظم الاقطار النامية ، وفي عقد الثمانينات من القرن العشرين بشكل خاص مقارنة بالعقود التي سبقته . وهنا لا ينبغي النظر الى التوسع في التشغيل وزيادة الإنتاجية كهدفين متعارضين اذا يوجد في الاقطار النامية قدر كبير من العمالة غير المستخدمة الى جانب الانخفاض في الإنتاجية وكلاهما بحاجة الى التوسع للمحافظة على النمو الصناعي واستمرار الزيادة المنضمة في الدخول في هذه الاقطار .

وسبق ملاحظة التفاعل المنتظم بين النمو في إنتاجية العمل والناتج والتشغيل من جانب والتوسع في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي خلال إعادة الاستثمار ، (نسبة من الناتج التي يعاد استثمارها لتوسيع الطاقة الإنتاجية في المستقبل ) في العديد من النماذج الاقتصادية وأبرزها نموذج Harrod-Domar ونموذج Galenson-Leibenstein فقد اتفق هذان النموذجان على ان القوى الدافعة للنمو هي مقدار الفائض الموجة نحو إعادة الاستثمار الذي يسمح بتعظيم الناتج وفرص التشغيل وبالتالي تعظيم الناتج المتوسط ،ولما كان الناتج المتوسط يتوقف على إنتاجية العمل التي تتوقف بدورها على على العوامل الاتية :-

أولاً- نوعية العمل أو مقدار الاحتياطي من العمل الناتج عن تراكم الخبرة والتدريب والبحث والتطوير .

ثانياً- نسبة رأس المال الى العمل ( L / K ) .

- 1- كمية الناتج التي يستهلكها العامل مقدره بوحدة الاجر (W)  
 2- نفقات استهلاك رأس المال والاحلال أو الصيانة الاندثار (D)  
 3- الزيادة في الناتج الناتجة عن التغير التكنولوجي المحايد الذي او العامل المتبقي Residual Factor ،  
 الناتجة عن التحسن في قدرات العامل ومهاراته ، و التحسن في الكفاءات الادارية والتنظيمية .<sup>(2)</sup> ويجمع  
 H.Gelenson -Leibenstein تلك المتغيرات في المعادلة التي تمثل الشكل المختزل للنموذج <sup>(3)</sup> الذي  
 يعبر عن معدل الفائض الموجه لاعادة الاستثمار (r) :-

$$r = \frac{\frac{Q}{L} \cdot \frac{Q}{L} - (w+D)}{\frac{Q}{L}} \dots\dots\dots(1)$$

ونلاحظ أن الطرف الايمن من المعادلة رقم (1) يتكون من جزئين  
 الاول يمثل معامل رأس المال أو أنتاجية رأس المال عند Harrod Domar وهو :- <sup>(4)</sup>

$$\frac{\frac{Q}{L}}{\frac{Q}{L}} = \frac{Q}{L} \cdot \frac{L}{k} = \frac{Q}{k} = C$$

والثاني يمثل معدل الادخار عند Harrod Domar وهو :-

$$\frac{\frac{Q}{L} (w + D)}{\frac{Q}{L}} = S$$

وعليه يمكن اعادة كتابة المعادلة رقم (1) بالصيغة الاتية

$$r = \frac{Q}{K} \times S = CS \dots\dots\dots(2)$$

وتمثل المعادلة رقم (1) إعادة صياغة أو صيغة توفيقية لمعادلة H.Gelenson –Leibenstein مع

الرموز والمصطلحات المستخدمة في نموذج Harrod Domar

وتشير المعادلة رقم 2 الى أن زيادة نسبة الكثافة الرأسمالية سنضمن تحقيق زيادة في الانتاجية الحدية لعنصر العمل ومن ثم زيادة القدر المعاد استثماره ، أي لا بد من رفع معامل رأس المال ، وتفضيل النمط كثيف الرأسمال ، ويدعم هذا الري ان الانماط كثيفة الرأسمال ذات العمر الانتاجي الطويل تكون نفقات الاندثار فيها اقل من نفقات في الانماط التكنواوجية الاقل كثافة ذات العمر الانتاجي القصير ، أما مشكلة البطالة فانه سيعمل على حلها في الأجل الطويل ، من خلال الزيادة المستمرة في الطاقة الانتاجية ، التي ستهيء فرصاً استثمارية وتشغيلية جديدة ، كما يؤكدون على اهمية الدور الذي تلعبه مستويات الاجور فكما ارتفعت معدلات الاجور ، فأن تطبيق هذا المعيار يستلزم اللجوء الى الانماط كثيفة الرأسمالية لتعويض الارتفاع في معدلات الاجور ، وكلما كانت معدلات اجور اقل ارتفاعا كما هو الحال في معظم الاقتصادات النامية ، فأنه يمكن اللجوء الى انماط تكنولوجية اقل كثافة رأسمال من دون الخوف من انخفاض الفائض الموجه لاعادة الاستثمار ، ينبغي التذكير هنا باهمية التفريق بين انتاجية العمل و انتاجية رأس المال ، حيث تنخفض الاخيرة عند حدوث زيادة في رأس المال الانتاجي المباشر ، وعندما لاتصحبها زيادة مماثلة في كل

من الناتج والانتاجية وبمعدلات متناسبة ، وهذا الانخفاض سيعمل بدوره على انخفاض حجم الفائض الموجة لاعادة الاستثمار . واخيراً فان كلا النموذجين يفترضان ان الميل الحدي للاستهلاك لمن يحصلون على ارباح هو اقل من الميل الحدي للاستهلاك لاصحاب الاجور ، ولكن هذا الافتراض غالباً ما يصطدم في الاقطار النامية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لمن يحصلون على ارباح ، الذي يمثل احد الاسباب المهمة لانخفاض حجم الفائض اللازم لاعادة الاستثمار في تلك الاقطار (5) .

## ثانياً : الاتجاهات السائدة للانتاجية والتشغيل في الاقطار النامية والمتقدمة

اعتماداً على البيانات الاحصائية التي تقدمها سنويا منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) عن القطاع الصناعي التحويلي في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية (6) يمكن أن نلاحظ وجود اتجاه عام للتقارب بين التغييرات في كل من معامل اعادة الاستثمار ومعامل انتاجية العمل ، وبنسب متباينة ، في الاقتصادات المتقدمة وقد اقترن ذلك بأرتباط واضح وشبه مستقر بين معدلات تغيير الانتاجية معدلات تغيير التشغيل ولفترات متباينة، ويمكن تفسير تلك الحالة بالاسباب الآتية(7) :-

اولاً- التحريك الاستراتيجي لمعدلات الاجور والفائدة، الذي حفز العمال التكنيكيين والمهريين من جانب واصحاب رؤوس الاموال والمنظمين من جانب اخر، قد انعكس بشكل ايجابي على التغييرات في كل من معدل اعادة الاستثمار وانتاجية العاملين.

ثانياً:- ان زيادة الكثافة النسبية لرأس المال الانتاجي المباشر في مختلف الانشطة الصناعية مع زيادة السماح ضمن قيود معينة- بتصدير التجهيزات الراسمالية قد ساهمت في ابطاء النمو معامل رأس المال. ثالثاً:- ان تزايد معدلات التبادل التجاري الدولي قد عملت على التحريك الايجابي لكل من معدل اعادة الاستثمار وانتاجية العمل

رابعاً:- ان تقدم البحث والتطوير (R&D) بشكل منهجي متصاعد قد ساهم مساهمة بالغة في تقليل معامل رأس المال ولاسيما في عقد الثمانينات.

خامساً:- ان ظاهرة الكساد التضخمي قد مثلت دور الضغط او الشد على تغييرات كل من الانتاجية ومعدل اعادة الاستثمار. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تزايد معدلات الفوائض الانتاجية (r) المتولدة عن تزايد الفروقات بين معدلات نمو الانتاجية ومعدلات نمو الاجور، ويمكن ان نلاحظ هذه الحالة بوضوح في الانشطة التحويلية الآتية(8) :-

(1) الأنشطة ذات المحتوى العلمي والتكنولوجي المرتفع كالفروع المنتجة للمكائن الكهربائية وغير الكهربائية والصناعات الإلكترونية والكيمياويات الأساسية .

(2) الصناعات التي تواجه عرضاً مرناً للعمل التكنيكي الماهر، التي تكون اكثر قدرة على الاعتماد على الابتكارات ، من الصناعات التي تواجه صعوبات في أسواق العمل ، وهنا ترتبط القيمة المضافة ومن ثم إنتاجية العمل في حالة الصناعات الأولى بالمهارة المتوفرة ، وتزداد هذه النسبة عادة في معظم الفروع التحويلية الثقيلة بالمقارنة مع الفروع التحويلية الخفيفة .

(3) الصناعات المتسمة بأسبقية الإنشاء والتطوير التي تختلف عن غيرها بتوافر الخبرات المحلية المتميزة نسبياً ، فيساعد قدم الصناعات المعنية وعمقها التاريخي على زيادة إمكانيات التحديث التكنولوجي والحفاظ على الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل ويتبين ذلك بوضوح من تجارب الصناعات الكهربائية في اليابان والصناعات النسيجية في بريطانيا و صناعات الطباعة والنقل و الإتصالات والسيطرة على المواد في الأقطار الصناعية بشكل عام وتتجسد الفوائد المذكورة في (9)

أ:- متوسط عالي للناتج مقارنة بما يقدمه حجم مماثل للعمل من ( إنتاجية أدنى ) ، وهذا يمثل إضافة حقيقية إلى مخزون السلع ( التامة الصنع وشبه المصنوعة و التحويلية الأولية ) ويعني تكويناً إضافياً للرأس المال يمكن استخدامه لاستيعاب المزيد من القوى العاملة .

ب:- سلع جديدة للأسواق المحلية ، أو الخارجية ، وهذا يمثل العملات القابلة للتحويل وإيراداً إضافياً يسمح بتطوير القدرات الإنتاجية وبالتالي يساعد على استيعاب المزيد من عرض العمل الاحتياطي في المجتمع .

أما الوضع السائد في الصناعات التحويلية الحديثة في الاقتصادات النامية ، وكأتجاه عام لمؤشرات التنمية ، فيشير الى وجود حالة من التباين المستمر بين التغييرات التي تحصل في أنتاجية العمل وتلك التي تحصل في معدل أعادة الاستثمار وقد اقترن ذلك بوجود حالة عامة شبة مستقلة على المدى البعيد بين معدلات تغيير

الإنتاجية معدلات تغيير التشغيل، وتظهر هذه الحالة بوضوح في عقد الثمانينات مقارنة بعقد الستينات والسبعينات ولاسيما بالنسبة للتغيرات في معامل راس المال من جانب والتغيرات في معدل إعادة الاستثمار من جانب آخر ، وبعد أن دخل اتجاه التغيير في إنتاجية العمل مرحلة الأشباع ليكون ثابتاً تقريباً (أو نسبياً) ، ولتعليل تلك الحالة يمكن ذكر الأسباب الآتية (10) :-

أولاً:- أن ما حدث من تغيير إيجابي أولي للنمو وحتى نهاية السبعينات من القرن العشرين قد تكون في الإجماليات دون العناصر الهيكلية، أي في النمو العام من دون التنمية الشاملة.

ثانياً:- أن أي تغيير إيجابي حدث في معدل إعادة الاستثمار جاء نتيجة لما شهده عقد السبعينات من بعض التغييرات الإيجابية في أسعار الصادرات الأولية أو في التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها تلك الأقطار. ثالثاً:- أن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وأرتباط حلقاته المتقدمة بالمراكز التكنولوجية المسيطرة في الخارج ، وضعف امكانات الاختيار وضآلة قدرات التدريب والتعليم وتمركز النشاطات الاقتصادية في المدن الكبرى واهمال موارد اقتصادية كبيرة من دون استغلال ، وصعوبات التمويل الخارجي قد تركت آثاراً سلبية بالغة على كلاً من معدلات تغيير الإنتاجية والتشغيل من جهة ومعدل إعادة الاستثمار من جهة ثانية ، وبشكل خاص خلال عقد الثمانينات ، وساهمت عوامل عديدة في تفاقم تلك الآثار اهمها (11):-

1- عدم وجود احتياطي كافي للعمل التكنيكي الماهر ، وانخفاض مستويات البحث والتطوير (R&D) وتدهور كفاءات المنظمين ، وشحة المعلومات المختلفة حول الأداء والاستخدام والأسواق، كما أن أسواق العمل غالباً ما تخضع للمضاربين والوسطاء ، وتقذف بالعاطلين نحو المجالات الخدمية ، فتتدهور إنتاجيتهم ، ويفقد المجتمع كفاءاتهم الصناعية ، وهذا ما يتضح من معدلات دوران العمل في المنشآت الصناعية ، التي ترتفع لصالح الاستقرار النسبي في خدمات التوزيع والنقل بشكل خاص .

2- عدم قدرة الصناعات القائمة على خلق الارتباطات الأمامية والخلفية ضمن الإمكانيات الإنتاجية المحلية.

3- ضعف الطاقة الاستيعابية الحقيقية للاقتصاد بالنسبة لكل من العمل التكنيكي والسلع الرأسمالية، التي ساهمت الى جانب الصعوبات التي بدأت تواجه عملية استيراد السلع الوسيطة في ظهور تغيرات سلبية في معدلات الإنتاجية وبالتالي في معدل إعادة الاستثمار .

4- ساهم التخلف الإداري العام على المستويين الكلي والجزئي في تفاقم هدر المدخلات الرأسمالية وفي تدهور إنتاجية العاملين وفي تراكم كمي لرؤوس الأموال الإنتاجية ، وذلك من دون تنظيم موقعي أو ربط إنتاجي أو تخطيط اقليمي.

5- التأكيد على التحول التكنولوجي نحو الانماط الكثيفة الرأسمال والأتمتة، قد دفع الى التخلي عن كميات كبيرة من التجهيزات والمواد قبل بلوغ نهاية عمرها الإنتاجي ، وبشكل عام فإن الاهتمام بالعمر الإنتاجي للاله يأخذ أهمية متدنية في هذه الاقطار، في ظل الظروف التمويلية غير المستقرة ، وفي اطار التبعية التكنولوجية ، وبالتالي فإن حالات التقادم التكنولوجي والمعدلات العالية للاندثار وإهمال إدارة الصيانة ، تعمل كعوامل معيقة لميكانيكية الارتباط بين الإنتاجية والتشغيل، ويجعل الاهتمام بإضافة الموجودات الرأسمالية ، أهم من كفاءة أداء العامل والحفاظ على أداء هذه الموجودات نفسها ، وبالتالي ارتفاع معامل راس المال وانخفاض في إنتاجية هذا العنصر .

6- بسبب العرض الفائض للقوى العاملة غير الماهرة في الاقتصاد ككل ، فإن زيادة الإنتاجية في القطاع التحويلي لا تؤدي أحياناً أحياناً إلى زيادة الأجور وهذا يفسر ضعف التأثيرات التحفيزية في هذا القطاع الكفيلة بتحفيز العاملين على تطوير كفاءاتهم المهنية ، من جانب آخر فإن ضغوط العمل التكنيكي الماهر التي تتبع عادة بارتفاع حوافز وأجور هؤلاء العاملين والى ازدياد التكاليف الفرصية للعمل ، كما إن السماح للأجور بالارتفاع من دون ضمان لانسيابية الميكانيكية الموجهة للسوق ، سوف تؤدي إلى ضغوط تضخمية تحصد جزءاً كبيراً من المكاسب المتحققة في إنتاجية العمل، وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع التكاليف الفرصية للعمل بشكل عام والموقع الإنتاجي المعني بشكل خاص، فينتقل العامل الى

نشاطات أخرى كخدمات النقل والتوزيع التي لا تحقق في الغالب إنتاجية حدية إيجابية للمجتمع ، فضلاً عن تثبيط اندفاع المنضمين في النشاط نفسه ، وبالتالي البحث عن مواقع تتصف بربحية أكثر ، فينتقل الاستثمار لا في النشاط المعني فحسب ، بل في القطاع التحويلي عموماً ، وهذا بدوره يقلل من الطلب على العمل الصناعي .وبهدف التعرف على اتجاهات الإنتاجية والتشغيل في القطاع التحويلي في كل من الإقتصادات النامية خلال عقد الثمانينات ، نعرض الجدول الآتي :-

## الجدول رقم (1)

معدلات النمو السنوي للتشغيل والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية في أقطار مختارة خلال الفترة (1982-1985)

1 ÷ 2	3	2	1	
المرونة التشغيلية	الإنتاجية	التشغيل	القيمة المضافة	
				الأقطار الصناعية
				الولايات المتحدة الأمريكية
-0.625	4.4	-2.5	4	
0.06	5	0.5	8.1	اليابان
-0.12	3.1	-0.3	2.5	أقطار أوروبا الغربية
0.16	1.4	0.7	4.3	أوروبا الشرقية وروسيا
				الدول النامية
0.7	-2.7	2.3	3.3	أمريكا اللاتينية
				غرب آسيا وشمال
0.25	0.3	2.6	5	أفريقيا
0.15	3.2	2	13.6	جنوب شرق آسيا
-0.64	-0.1	3	4.7	شبه القارة الهندية
0.97	-3.2	3.4	3.5	أفريقيا جنوب الصحراء

Source : UNIDO, "industry and development, global Report 1988-1989 "Vienna,1988, PP-40-91

يتضح من الجدول المذكور ما يأتي :-

- (1) من المؤشرات المتعلقة بالإقتصادات المتقدمة ، نلاحظ وجود اتجاه عام نحو التقارب بين كل من التغيرات القيمة المضافة التحويلية وإنتاجية العمل، وإن هذين المعدلين أقرب إلى بعضهما مقارنة بمعدل نمو التشغيل
- (2) على الرغم من غياب التجانس بين المؤشرات المتعلقة بالإقتصادات النامية كمجموعة، مقارنة بالإقتصادات المتقدمة الى ان الاتجاه العام للتغيرات في تلك الاقتصادات، يشير الى ان تغيرات القيمة المضافة التحويلية هي اقرب الى تغيرات التشغيل منها الى التغيرات في إنتاجية العمل ، حيث شهدت الاخيرة هبوطاً حاداً في جميع الاقطار، باستثناء المكاسب التي تحققت في اقطار جنوب شرق آسيا ، في كل من القيمة المضافة التحويلية والتشغيل وإنتاجية العمل.
- (3) ان المقارنة بين كل من المؤشرات المتعلقة بالإقتصادات النامية والمتقدمة، تشير الى تقاوم حالة الاختلاف في اتجاهات التغير (أو في معدلاتها)، نتيجة الفجوة الموسعة بين معدلات إنتاجية العمل و معدلات تغير التشغيل بين المجموعتين ، ويعود ذلك الى ركود نسبي في إنتاجية العمل في الإقتصادات النامية، والى الاتجاه الهبوطي المتكرر التي عانتها مقابل التغيير الايجابي شبه المستمر لمعدلات نمو التشغيل ، وكما اكد ذلك مؤشر المرونة التشغيلية لهذه الاقطار، الذي تميز بقيمة العالية ، ولاسيما عند مقارنته بالمستويات السائدة في الاقتصادات المتقدمة ، فاذا استثنينا اقطار جنوب شرق آسيا ، فان قيمة هذه المرونة تبلغ (71،0) كمتوسط خلال الفترة من 1982 الى 1985 ، وهذا يعني ان توسع في القيمة المضافة التحويلية في هذه الاقطار قد جاء نتيجة التوسع في

التشغيل ، أما إنتاجية العمل فقد لعبت دوراً ثانوياً، وفي ما يخص الاقتصادات المتقدمة فإن السبب يعود الى ركود نسبي في تغير التشغيل ، مقارنة بحالة الانتعاش التي شهدت القيمة المضافة وإنتاجية العمل ، التي حققت معدلات نمو مستمرة ومستقرة ، وقد انعكس ذلك على مؤشرات المرونة التشغيلية الذي سجل انخفاضاً حاداً في تلك الفترة ، اذ سجل معدلاً سالباً في الولايات المتحدة بلغ (0.62) و (12) في أقطار أوروبا الغربية ، ولم يجتاز (0.06) في اليابان ، وهذا يعني أن التوسع في القيمة المضافة التحويلية في هذه الأقطار يعود بشكل أساسي إلى التوسع المستمر في إنتاجية العمل ، أما التوسع التشغيل فلا يلعب سوى دوراً ثانوياً ، وذلك على الرغم من التوافق الملموس في الإتجاهات العامة لتحويلات معدلات التغيير في المؤشرات الثلاثة المذكورة (12) وعلى أية حال فإن الصورة تزداد وضوحاً عند تحليل الاختلافات بين هاتين المجموعتين ، في مؤشر التشغيل على مستوى الفروع التحويلية ، حيث يتبين من الحقائق الواردة في الجدول (2) ما يأتي :-

(1) إن معظم الفروع التحويلية الخفيفة ، زيادة على بعض الفروع الثقيلة كالصناعات الورقية في الإقتصادات النامية ، وهي الفروع التي تتعرض الى هبوط مستمر في الإنتاجية ، فإن معدلات التوسع في التشغيل في تلك الفروع تفوق معدلات التوسع في القيمة المضافة ، ويمكن أن يعزى ذلك الى اعتماد تلك الفروع على أنماط كثيفة العمل في معظم عملياتها الإنتاجية هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن ذلك يمكن أن يعزى أيضاً الى الانخفاض الكبير في نسب أستغلال الطاقات الإنتاجية التصميمية في المنشآت الكبيرة لهذه الفروع ، نتيجة الشحة في العملات الأجنبية والصعوبات التي أخذت تواجه عملية أستيراد المدخلات الإنتاجية الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار ، ويظهر ذلك بوضوح في حالة الصناعات النسيجية والغذائية . كما أن هناك نوعاً آخر من العلاقات يمكن ملاحظته .

#### جدول رقم (2)

معدلات نمو التشغيل ، بحسب الفروع التحويلية للمجموعات الاقتصادية خلال الفترة من 1975 إلى 1985

ت	الفروع التحويلية	الاقتصادات النامية	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات الانتقالية
-1	الغذائية	7.2	-0.4	1.5
-2	النسيجية	10.1	-0.5	1.2
-3	الاشخاب	8.2	-0.1	2.1
-4	الورق	7.9	0.4	0.1
-5	الكيمائية النفطية	2.9	0.1	3.2
-6	التعدينية غير المعدنية	5.7	0.2	2.4
-7	المعدنية الاساسية	1.9	0.5	-1.2
-8	المنتجات المعدنية والالات والمعدات	0.6	2	-1.5
	الفروع الخفيفة	8.8	-0.4	1.6
	الفروع الثقيلة	2.8	0.6	0.6
	اجمالي الصناعة التحويلية	6.8	0.2	1.2

UNIDO, "industry and development, global Report 1992-1993" Vienna, 1993

في فروع أخرى ، وهي التدهور النسبي في معدلات نمو القيمة المضافة يفترن بالتوسع في التشغيل ، وفي هذه الحالة تظهر بوضوح في فروع الصناعات التعدينية غير المعدنية، التي غالباً ما تعود الى تقليص عدد

المنشآت الكبيرة في هذا الفرع التي تعتمد الأنماط كثيفة الرأسمال، وسعي المنشآت الصغيرة كثيفة العمل لإملاء الفجوة وعلى الرغم من نمو التشغيل في الفروع التحويلية الثقيلة، الذي يعتبر ظاهرة عامة، برزت في منتصف السبعينات في كل من الإقتصادات النامية والمتقدمة، إلا أن المؤشرات الواردة في الجدول المذكور في الإقتصادات النامية تشير إلى تركيز هذا النمو في الصناعات ذات التوجه الموردي (الموجة نحو تصنيع المواد لمحلية الخام) ، ويشمل هذا المجال صناعات التصفية والبتر وكيميائيات والتعدينية غي المعدنية ، والحديد الصلب ، حيث تميل خطوط الإنتاج في أغلب هذه الفروع نحو الانماط كثيفة الراسمال ، لذا فإن هذا التوجه لم يترك سوى أثراً ضئيلاً على اتجاهات التشغيل في تلك الاقطار (13)

2- يندر ملاحظة الانماط في الإقتصادات المتقدمة فالزيادة في النتائج في تلك الاقطار تتحقق من خلال الفوائض المتحققة في الانتاجية، التي تكون مصحوبة عادة بهبوط في مستويات التشغيل ، أما الفروع التي تواجه هبوطاً محتماً في النتائج نتيجة في انماط الطلب فان ذلك يكون مصحوباً بهبوط اسرع في معدلات التشغيل ، ويمكن تلمس ذلك من المؤشرات الخاصة بالمشتغلين في الفروع التحويلية الخفيفة في تلك الاقطار ، التي سجلت معدلات سالبة للنمو خلال الفترة من 1975 الى 1985 ، ويعتبر ذلك التناقص عن ظاهرة طويلة الاجل ترتبط بظروف التحول في هيكل القطاع الصناعي في هذه الاقطار وما يصحبها من تحولات في أنماط الطلب السلعي ومن ثم الموردي ، والتي تنعكس على التناقص في معدلات نمو الطلب على المتشغلين في الفروع الخفيفة والفروع التي تعتمد معالجة المواد (الخشاب ، التعدين منتجات الفحم والنفط) وهي فروع تتصف بامخفاض الانتاجية ، لصالح الفروع ذات المحتوى الانتاجي والتكنولوجي المرتفع صناعات الالات والمعدات والمكائن الكهربائية ومعدات النقل (14) ، وكما يتضح من ارتفاع معدل نمو التشغيل في تلك الصناعات في الإقتصادات المتقدمة مقارنة بالفروع الأخرى، وتؤكد هذه الحقيقة أيضاً الاتجاهات السائدة للانتاجية والتشغيل في الفروع المهيمنة على القيمة المضافة التحويلية في كل من الإقتصادات النامية والمتقدمة ، اذ تبين من الجدول (3) ما يأتي .

(1) في معظم الاقطار النامية وجدت الصناعات الغذائية كصناعات مهيمنة، اذ تتجاوز مساهمتها حوالي (30%) في كلعام في نيكاراكوا واكثر من (20%) في غواتيمالا والاقتصادات وكينيا وهندوراس وغانا ، واكثر من (15%) في اغلبية الاقطار النامية الأخرى ، أما الاقطار التي يهيمن فيها هذا الفرع ، فانها تمثل في الغالب نحو تصنيع الموارد المعدنية والتعدينية والاستخراجية ، حيث تهيمن المعادن غير الحديدية في شيلي ، والحديد والصلب في زامبيا ، وتصفية النفط في العراق ، ويدعم مؤشر التشغيل والانتاجية في هذه الفروع الملاحظات السابقة حول اعتماد التوسع في التشغيل كاساس للتوسع في القيمة المضافة ، وضعف دور انتاجية العمل في هذا التوسع .

(2) يتميز نطاق الفروع المهيمنة بكونه اكثر امتداداً ، كما تتصف مساهمة الصناعات الغائية في القيم المضافة بكونها صغيرة نسبياً ، وكما يتبين من الحقائق الواردة في الجدول (3) ان مساهمة الفروع المهيمنة في القيمة المضافة التحويلية في تلك الاقطار ، تتصف عموماً بكونها صغيرة نسبياً ، الامر الذي يشير إلى المستوى المتقدم المنحقق في التنوع الانتاجي في هذه الاقطار ، كما ان الحقائق الواردة عن الانتاجية تدعم الملاحظات السابقة في الدور الاساسي للانتاجية حول القيمة المضافة التحويلية .

### جدول رقم (3)

بعض معدلات نمو الناتج والانتاجية والتشغيل في الفروع التحويلية الأكثر اهمية (المهيمنة) في الاقطار النامية والمتقدمة للفترة 1985-1975

الدولة أو المجموعة	الفرع الصناعي المهيمن	المساهمة في MVA	معدل نمو الناتج	معدل نمو التشغيل	معدل نمو الإنتاجية
الأقطار النامية الأرجنتين	الغذائية	18.1	1.7	0.7-	2.4
شيلي	غير المعدنية	18.1	6.3	2.1-	8.5
قبرص	الغذائية	14.9	6.1	2.7	3.2
غانا	الغذائية	18.8	4.7	8.3	3.3-
غواتيمالا	الغذائية	29.4	6.9	3.7	3.1
هندوراس	الغذائية	25.6	3.1	6.6	3.4-
الهند	النسيجية	18.7	0.9	2.1	1.3-
العراق	تصفية النفط	13.1	11.3	8.1	3.1
كينيا	الغذائية	26.3	8.1	10.4	2.1-
نيكاراغوا	الغذائية	38.4	7.3	6	1.2
نيجريا	الغذائية	16.9	8.8	14.9	5.3-
بنما	الغذائية	42.4	6	5.3	0.7
أقطار المتقدمة	الغذائية	14.3	0.5	0.9-	1.4
فنلندا	الورقية	13.8	2.2	0.4	1.8
فرنسا	المكائن غير الكهربائية	14	2.9	0.6-	3.5
المانيا الاتحادية	المكائن غير الكهربائية	13	0.1	1.8-	2
إيطاليا	معدات النقل	12	2.8	2.1	0.7
هولندا	الغذائية	14.4	3.3	1-	4.4
النرويج	معدات النقل	13	0.1	0.5-	0.6
الولايات المتحدة	المكائن غير الكهربائية	12	4.8	2.5	2.3

Source: UNIDO: "industry in 1980's: structural change and interdependence" New York 1985-p137

من الحقائق الواردة في هذا الجدول نلخص الى ما يأتي :  
 أولاً : ان العلاقة بين تغيرات الإنتاجية و تغيرات التشغيل، تعكس والى حد بعيد المستويات المتباينة للتنمية

الاقتصادية من جهة، والتخصصات القطاعية للأنشطة التحويلية من جهة أخرى، فنجد ان الاتجاهات السالبة في تغييرات التشغيل بالنسبة للاقطار المتقدمة، تظهر مقابل الاتجاهات السالبة في تغييرات الانتاجية بالنسبة للاقطار النامية وإذا ما سادت تأثير الإنتاجية بالنسبة للصناعات الثقيلة في للاقطار المتقدمة، فان بنية هذه الصناعات ساهمت بفاعلية اكبر في دعم هذا التأثير حيث أن البيئة المتطورة تدفع بأداء العامل ومن ثم الوحدة الإنتاجية الى مستويات متقدمة، وتتمثل تلك البيئة في تكامل الهيكل الإنتاجي افقياً وعمودياً والاجهزة المتقدمة في وظائفها الإدارية وتقسيماتها التنظيمية والسعات المثلى ( الاقتصادية ) التي تلتزم بها المنشآت والمواقع الملائمة التي تم اختيارها وفق المعايير الفنية والاقتصادية والاجتماعية الدقيقة وهكذا فإن تأثير التخصص القطاعي كما تعكسه الفروع المهيمنة يتسم بفاعلية أقل مقارنة بحالة التكامل الهيكلي والتنوع الإنتاجي، وهنا لا يمكن عزل احدهما عن الاخر عند الحديث عن علاقة أفضل بين التشغيل والانتاجية، واذا تحقق مثل هذا العزل كما هو الحال في الاقتصادات النامية، فان الصناعات الثقيلة لاتعدو اكثر من واحات شبة معزولة في صحراء قاحلة، وبالتالي فإن كفاءة أداء العامل في تلك المنشآت تظل مرتبطة بمعطيات مادية بحتة، يأتي في مقدمتها التجهيزات الراسمالية المستوردة وبمعدل اكبر من ارتباطها بمعرفة أداء العامل وقدرة الابتكارية<sup>(15)</sup>

ثانياً- ان علاقة الانتاجية بالتشغيل تنقلب عند التحول من الاقتصادات النامية الى الاقتصادات المتقدمة حتى بالنسبة للصناعات المهيمنة ويتضح ذلك من مقارنة مؤشرات الانتاجية بالتشغيل في كل من هولندا و استراليا مقارنة بكينيا و هندوراس و غانا و نيجريا، ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى نمط التكامل ال هيكلي في الاقتصادات المتقدمة مقابل التشوه ال هيكلي في الاقتصادات النامية، والذي انعكس على تزايد معدلات التوافق بين تغييرات القيمة المضافة والانتاجية والتشغيل في حالة المجموعة الاولى مقارنة بحالة التباعد المستمر بين تلك الابعاد في حالة المجموعة الثانية<sup>(16)</sup>.

وعلى اية حال يمكن ان نلاحظ ايضاً، أن هذه وأن اتخذت اتجاهاً عاماً للعلاقات السائدة بين الانتاجية والتشغيل وعلى مستوى الاقتصادات العالمية والاقليمية، فإن التجارب القطرية تؤكد الحقائق نفسها تقريباً، وهذا ما سنلاحظه عند دراسة الحالة الخاصة في العراق.

### ثالثاً: اتجاهات الانتاجية والتشغيل في القطاع التحويلي في العراق

نلخص من دراسة الاتجاهات السائدة الإنتاجية والتشغيل في القطاع التحويلي في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة، بان هناك عوامل عديدة تؤكد حالة الارتباط الايجابي بين النمو المتحقق في إنتاجية العمل والتحول نحو الصناعات ذات المحتوى الإنتاجي والتكنولوجي المرتفع، ويعود ذلك الى ما يتمخض عن زيادة إنتاجية الموارد البشرية من فوائض إنتاجية كافية تعمل على تطوير كفاءة أداء الوحدة الإنتاجية من جانب او تهيئة الفرصة المناسبة للتحول من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية<sup>(17)</sup> أن هذا الاتجاه ما يزال ضعيفاً في العراق، ولغرض متابعة هذه الحقيقة سنتناول ما يأتي :-

(1-3): اتجاهات الإنتاجية والتشغيل في فروع القطاع الصناعي التحويلي في العراق

(2-3): اتجاهات الإنتاجية والتشغيل في السعات الإنتاجية الصغيرة والكبيرة

### (1-3): اتجاهات الإنتاجية والتشغيل في فروع القطاع الصناعي التحويلي في العراق

يتضح من دراسة العلاقات الكمية بين معدلات نمو القيمة المضافة والتشغيل وإنتاجية العمل في الجدول (4) بان هناك حالة من التباعد المستمر بين التغييرات التي تحصل في إنتاجية العمل وتلك التي تحصل في التشغيل وإن الاتجاه العام، يشير الى إن تغييرات القيمة المضافة هي أقرب إلى تغييرات التشغيل منها إلى التغييرات في إنتاجية العمل، ويظهر من هذه الحقائق حالة التأخر الواضح لإنتاجية العمل بمقارنة بحالة النمو في حجم التشغيل خلال معدلاتها السنوية خلال الفترتين 1975-1980 و 1980-1990، بالنسبة لكافة الفروع الصناعية التحويلية، باستثناء الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والنفطية، اللتان حققنا بعض الاختلافات في النسب الناتجة، وقد يكون ذلك التغيير الإيجابي ( في الإنتاجية ) متوافقاً مع التحول الذي طرأ في التخصص الإنتاجي للقطاع الصناعي بعد منتصف السبعينيات من القرن العشرين لصالح الصناعات (

الكيميائية والنفطية ) والمتمثل في إستحواذ هذه الصناعات على الجزء الأكبر من التخصيصات الأستثمارية والعمل التكنيكي (والأكثر مهارة ) ، و أدى فيه هذا المتغير إلى تعميق حالة الإختلال في توزيع الموارد الإنتاجية بضمنها القوى العاملة على الأنشطة التحويلية ، كما عمل على تضيق مجالات الاستيعاب الإنتاجي للعمال الصناعية في الفروع التحويلية كافة، لا سيما في الفروع التحويلية الخفيفة ، التي تعد أنشطة الاستيعاب الرئيسية للعمال المتأثية من القطاع الزراعي ، ويظهر ذلك بوضوح من مؤشر المرونة التشغيلية لفرع الصناعات الغذائية والنسيجية التي انخفضت بشكل ملحوظ في خلال الفترة من 1985 إلى 1990 مقارنة بالفترة من 1975 إلى 1980 حيث شهدت هذه الفترة من 1985 إلى 1990 اتخاذ الحكومة للعديد من الإجراءات الهادفة إلى التوجه نحو خصخصة المنشآت القطاع العام العاملة في هذين الفرعين ، وظهر هذا التوجه نتيجة النقص في العملات الأجنبية والصعوبات التي أخذت تواجه عملية الحصول على المدخلات الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية و قطع الخيار وما صاحبها من توقف كلي أو جزئي للخطوط الإنتاجية لأغلب تلك المنشآت.

#### جدول رقم (4)

معدلات نمو القيمة المضافة وإنتاجية العمل والتشغيل والمرونة التشغيلية في الفروع التحويلية للفترة (1975-1990)

المرونة التشغيلية		إنتاجية العمل		التشغيل (2)		القيمة المضافة (1)		
1÷2								
-1985 1990	-1975 1980	-1985 1990	-1975 1980	-1985 1990	-1975 1980	-1985 1990	-1975 1980	الفترة الفروع
0.41	0.43	0.51	0.21	0.38	0.16	0.92	0.37	الغذائية
0.65	1.44	0.12	0.32-	0.41	0.39	0.63	0.27	النسيجية
0.76	0.46	0.15-	0.15	0.32	0.13	0.42	0.28	الخشبية
1.75	0.32	56-	0.57	0.56	0.26	0.32	0.83	الورقية
								الكيميائية والنفطية
0.18	0.3	1.12	0.7	0.38	0.3	2.1	1	التعدينية غير المعدنية
0.53	0.43	0.24	0.28	0.24	0.21	0.45	0.48	المعدنية
0.81	0.55	0.14-	0.24	0.26	0.3	0.32	0.54	الصيانة التصليح والأخرى
0.82	0.4	0.02	0.16	0.31	0.11	0.38	0.27	

المصدر: النسب محتسبة من تقارير الإحصاء الصناعي السنوية للفروع الصناعية ، للسنوات المذكورة

وهذا يعني ان القطاع التحويلي في العراق وخلال تحولة الهيكل ، قد اصبح أسير ظاهرة هيكلية تعمل على تغذية تبعية التكنولوجيا، بعد أن ظهرت وضمن هذا القطاع حلقات إنتاجية مفقودة تخلو تقريباً من الأنشطة التحويلية المتطورة ، وحلقات مكثفة تتراكم فيها الأنشطة التحويلية المتباينة، ويربط أداء العامل والوحدة الإنتاجية بمعطيات مادية بحتة ، يأتي في مقدمتها راس المال الإنتاجي المستورد، وقد تعمقت هذه التبعية في ظل استمرار ظروف الإختلال الهيكلية ، وغياب التوافق بين البعدين المادي (حركة التجهيزات الرأسمالية المستوردة ) والعملية (القدرات البشرية الإنتاجية والاقتصادية الأخرى الكامنة ) و عملت هذه العوامل

مجتمعة على التقليل من المرونة الاستيعابية التشغيلية لهذا القطاع وأتاحت الفرصة للقطاعات منخفضة الانتاجية وبخاصة أنشطة قطاع الخدمات على استيعاب فائض العمالة . وهذا دليل آخر على ان التوسع الانتاجي والتشغيلي الناشى في هذا القطاع لا يتناسب مع الارجحية التي تتمتع بها في عملية تخصيص الموارد ولا سيما خلال عقد السبعينات .

### (2-3) اتجاهات الإنتاجية والتشغيل في الساعات الإنتاجية الصغيرة والكبيرة

للتعرف على اتجاهات الانتاجية والتشغيل على مستوى الساعات الانتاجية الصغيرة والكبيرة في القطاع الصناعي التحويلي في العراق ، سنستخدم طريقة المقارنة بين المساهمات النسبية في القيمة المضافة والتشغيل خلال الفترة من 1975 الى 1980 وباعتماد الصيغة الآتية : (18)

$$\frac{MVA 1980}{MVA 1975} = \frac{EML 1980}{EML 1975}$$

وبالطريقة نفسها بالنسبة للفترة الثانية من 1980 الى 1990

$$\frac{MVA 1990}{MVA 1980} = \frac{EML 1990}{EML 1980}$$

فاذا كانت الكمية الناتجة سالبة فان هذا يؤكد أن الاتجاه التشغيلي للفرع الصناعي يتفوق الاتجاه الانتاجي للفرع الصناعي ، اما اذا كانت موجبة فان هذا يشير الى الاتجاه الانتاجي للفرع الصناعي يتفوق على الاتجاه التشغيلي ، في حين اذا كانت النتيجة مساوية للصفر فان هذا يشير الى وجود تعادل بين الاتجاهين الانتاجي و التشغيلي . وعند تطبيق الصيغة المذكورة على البيانات الخاصة بالمساهمات النسبية للساعات الانتاجية في التشغيل والقيمة المضافة خلال الفترة من 1975 الى 1990 ، تم التوصل الى التقديرات المبينة في الجدول رقم (5) .

ويتبين من النتائج الواردة في هذا الجدول ان كل من الفروع التحويلية الخفيفة (الغذائية النسيجية والخشب) وفرع الصناعة الورقية و الصناعة المعدنية يغلب عليها توجه التشغيلي خلال الفترة من 1975 الى 1980 ، حيث خرجت بمؤشرات سالبة ، كان اكبرها يعود لصناعة الاخشاب الذي بلغت نسبة (-0.85) وجاء الورق بالمرتبة الثانية وينسبة (-0.50) .

ولم يبرز التوجه الانتاجي سوى في فرعين هما الصناعات الكيماوية و الصناعة النفطية والتعدينية ، التي كان فيها التوسع في القيمة المضافة يفوق التوسع في التشغيل . وقد تغير هذا الوضع خلال الفترة من 1980 الى 1990 ، حيث جاء فرع الصناعات الغذائية بالمرتبة الاولى من حيث التوجه الانتاجي ووصلت نسبته الى 1.37 تليه الصناعات الكيماوية والنفطية وصلت الى (0.39) ومن ثم الخشب الى (0.34) في حين سجل فرع الصناعات التعدينية غير المعدنية تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة من 1980 الى 1990 فوصلت مساهمته الى (-0.47) وظل التفوق التشغيلي يميز الفروع الاخرى (الورقية ، النسيجية ، المعدنية) اما في حالة الساعات الانتاجية الصغيرة فان الاتجاه العام للمتغيرات في المساهمة النسبية للقيمة المضافة الى التغيرات في المساهمة النسبية كما تؤكد الحقائق الواردة في الجدول (5) تؤكد ميل هذه التغيرات نحو التعادل في فروع (الغذائية و التعدينية و المعدنية والصيانة والتصلح) وبشكل خاص تلك الفترة نحو التوجه الانتاجي ، والصناعات الكيماوية الى التوجه التشغيلي وجاءت المحصلة النهائية لتؤكد حالة التعادل بين كلا التوجهين الانتاجي والتشغيلي وعند احتساب نسب المساهمات على مستوى الانماط الخفيفة والثقيلة . وهكذا فإن القطاع الصناعي التحويلي قد فشل في توفير فرص التشغيل الانتاجي للزيادات المتحققة في قوة العمل (الطبيعية المتأدية من القطاع الزراعي) ، وهذا يعود الى حالة الجمود النسبي للأنشطة التحويلية ذات المحتوى الانتاجي والتكنولوجي المرتفع في استيعاب العمل ، وسعي الأنشطة التحويلية التي تتسم بمرونة تشغيلية اكبر الى تقليص معدلات استيعاب للمشتغلين ، وارتبط ذلك بدرجة اساس بضعف امكانات الاختيار التكنولوجي المستقل والاعتماد على التجهيزات الراسمالية المستوردة ، التي افرزت اتجاهاً متزايداً نحو الانماط كثيفة الراسمالية . فضلاً على اختلال التوازن في سوق العمل بين المؤهلات المعروضة والشروط المطلوبة ، وعدم تناسب هيكل العمل المهني والتكنيكي بين الأنشطة المرتفعة الانتاجية والأنشطة المنخفضة الانتاجية ،

يضاف الى ذلك ضعف دور الاجهزة الادارية واقسامها التنظيمية خاصة في مجال اقرار الوظائف وتحديد اوصافها وبيان مؤهلات العاملين وتقسيم الاعمال من خلال الاجور والحوافز الامر الذي ساهم في اختلاط العناصر الكفوءة بالعناصر الاقل كفاءة وبالتالي ابتعاد الاجور عن الانتاجية .

#### جدول رقم(5)

الفرق بين نسبة المساهمة في القيمة المضافة والمساهمة في التشغيل خلال الفترة 1975- 1980 و الفترة 1980- 1990

الفروع/الفترة	الساعات الصغيرة(2)		الساعات الكبيرة (1)	
	1990-1980	1980-1975	1990-1980	1980-1975
الأخشاب	0.001	-0.03	0.34	0.85
الغذائية	-0.09	-0.09	1.37	-0.25
النسجية	0.21	-0.14	-0.39	-0.11
الورقية	0.39	0.57	-0.08	-0.50
الكيميائية والنفطية	-0.35	0.11	0.39	0.10
التعدينية غير المعدنية	0	0.35	-0.47	0.57
المعدنية	0.02	0.19	-0.16	-0.10
الصيانة والتصليح والأخرى	-0.07	0.08	0	0

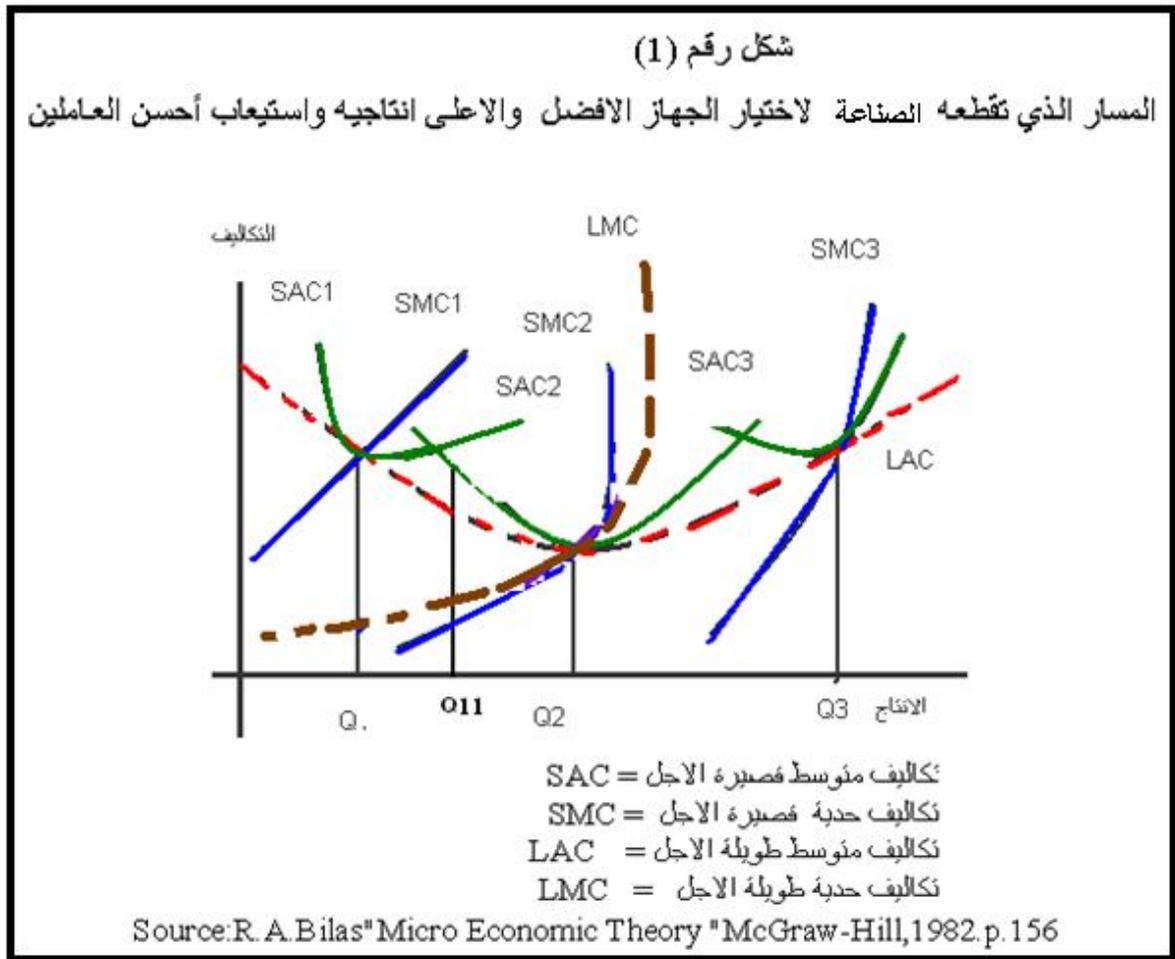
المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ،تقارير الإحصاء الصناعي السنوية للفروع الصناعية ، للسنوات المذكورة

### رابعاً : التغيرات في اتجاهات الانتاجية والتشغيل في الأنشطة غير الصناعية في العراق

أن الأتجاه العام لعملية التغير الهيكلي في العراق خلال فترة الدراسة (1975-1990) يشير الى انخفاض المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في التشغيل والمؤشرات الهيكلية الاخرى لصالح ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تلك المؤشرات مع ارتفاع معدلات أنتاجية العمل.وقد وصلت هذه العملية الى نقطة الانقلاب ،عندها بدأت حصة هذا القطاع في المؤشرات الهيكلية بالتراجع لصالح قطاع الخدمات ،الذي بدأت حصته بالتزايد ،ويرى G.Norman<sup>(19)</sup> أن الاقتصاد يمكن أن يصل الى هذه النقطة عندما تبلغ مساهمة القطاع التحويلي في مجموع المشتغلين (37%)، وتتفق البيانات السائدة في الدول المتقدمة مع هذه النتيجة ،التي تشير الى هبوط مساهمة هذا القطاع في مجموع المشتغلين في الاقتصادات المتقدمة من (35%) عام 1980 الى (26%) خلال الفترة من 1989 الى 1990 وبعد أن كانت (36%) في عام 1965 .

وعادة ما يتم الربط بين الاتجاه المذكور لعملية التحول الهيكلي وتأثير Petty لنمو الأنتاجية الذي قدمه Clark Colin عام 1941 ،الذي يؤكدان الزيادة في الناتج الكلي والنمو في انتاجية العمل ،وهنا يكون التأثير انتقالياً للعامل بدلاً من المنظم او الصناعة ويحدث هذا عادة في ظل الاسواق التنافسية ، حيث تعكس الفروقات في الاجور اختلافات الأنتاجية، لذا فان انتقال العمل مع الفروقات المبررة للاجور ، يعد مدخلاً ضرورياً لتحقيق نوع من التوازن القطاعي بين القطاعات الاكثر انتاجيه ،ومن الناحية النظرية فان الوفورات المتولده عن توسع الصناعة ستؤدي الى مستويات متدنية متتابعة في التكاليف المتوسطة او الحدية القصيرة الاجل والطويلة الاجل للمنشآت او للصناعة وذلك عند نقطة تماس منحنى SAC و LAC ويمثل المجال Q1-Q3 المسار الذي تقطعه الصناعة لاختيار الجهاز الافضل والاعلى انتاجيه وعلى استيعاب أحسن العاملين واكثرهم كفاءة واستغلال المزيد من القدرات الانتاجيه المتاحة شكل رقم (1). غير ان ذلك صعب التحقيق في غالبية الاقطار النامية بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وارتباط حلقاته المتقدمة بالمراكز التكنيكية المسيطرة في الخارج .وفي ظروف عدم تجزئة الصناعات التي تسلم بالمفتاح

وضعف امكانات الاختيار وضالة القدرات المحلية على التكيف والابتكار، وضعف الاهتمام بالبحث والتطوير والتدريب والتعليم وتمركز النشاطات الاقتصادية في المدن الكبرى، واهمال جزء مهم من الموارد الاقتصادية من دون استغلال، وهكذا فان الاقتصاد النامي يصل الى مرحلة الاشباع في الدالة اللوجستية في فترة قصيرة نسبياً وقبل تحقيق أي تعادل بين القطاعات من حيث الانتاجيه او الاجور، وذلك لان الانتقال الضروري للموارد لا يحدث بالمستوى او المجال المناسب، حيث تقسم القطاعات الاكثر انتاجية وبشكل خاص القطاع الصناعي التحويلي، بنوع من الجمود في استيعاب المشتغلين بعكس القطاعات المنخفضة الانتاجية، وهي أنشطة الخدمات والتوزيع، التي تقسم بمرونة تشغيلية اكبر وتمثل قطاعات الاستيعاب للزيادات في قوة العمل ولفائض العمالة غير الماهرة المتأتية من القطاع الزراعي، الامر الذي ادى الى اختلال التوزيع ال هيكلي للقوى العاملة في هذه الاقطار، لصالح ارتفاع الاهمية النسبية للانشطة الاخيرة (20).



ويشاطر الاقتصاد العراقي بقية الاقتصادات النامية في المعاناة من الاختلال الكبير في التوزيع القطاعي للقوى العاملة في قطاع الانتاج، كنتيجة لهيمنة قطاع الخدمات على هيكل القوى العاملة، فهذا القطاع يشغل موقعا بنويا (من حيث اهمية النسبية ومعدلات النمو التي تحققها) لا يتناسب ومرحلة العراق في التنمية، وجاء هذا المقع كنتيجة لتلك الانشطة السلعية الاساسية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق الاستيعاب الانتاجي لهؤلاء المشتغلين، وللتأكد من صحة هذا الاستنتاج ينبغي التعرف على المرونات التشغيلية للانشطة الاقتصادية في العراق المبينة في الجدول الاتي:

جدول رقم (6)

معدلات نمو (القيمة المضافة، التشغيل، انتاجية العمل، والمرونة التشغيلية في الانشطة الاقتصادية في العراق

خلال الفترة من 1975-1990

التشغيلية	المرونة 1÷2	إنتاجية العمل		التشغيل (2)		القيمة المضافة (1)		الفترة
		-1981 1990	-1975 1980	-1981 1990	-1975 1980	-1981 1990	-1975 1980	
3.1	6.1	5.4-	3.3-	7.1	9.1	3.1	2.1	الزراعي
11-	4	5.3	1.11	32	30	3-	8.7	الاستخراجي
52	21	5.1-	2.5	3.1	6.1	5.2	0.8	التحويلي
64.1	45.1	9.1-	5	8.1	1.18	1.1	5.12	التشييد
25.3-	8.1-	25.1	5.1-	1.1-	5.13-	1.3	5.7	الماء والكهرباء
6.1	9.1	3-	5.2-	5.6	7.4	9.3	5.2	النقل والمواصلات
3.1	8.1	1.5-	4.1-	9.6	4.5	0.7	8.9	تجارة الجملة والمفرد
0.6	0.61	6.8	4.8	0.9	0.8	1.5	1.3	البنوك والتأمين
6.3	3.1	2.5-	1.1-	4.7	6.5	1.3	5	الإدارة العامة والدفاع
13.1	2.2	3.2-	8.2-	2.7	5.1	2.4	2.3	الخدمات الشخصية

المصدر : نفس المصدر المذكور في أسفل الجدول رقم (8)

من الحقائق الواردة في الجدول (6) يمكن القول ، ان القطاع الزراعي ، قد اصبح قطاعاً طارداً لقوة العمل ، ونشأ عن ذلك التوجه تيار من الهجرة الداخلية نحو المراكز الحضرية ، ترتب عليه انضمام جزء من مهاجري الريف الى الزيادة الطبيعية في قوة العمل ، والزيادة المصطنعة التي تولدت عن الشروع باستقبال العمالة المصرية الوافدة في الثمانينات ، لتشكل هذه العناصر مجتمعة ضغطاً إضافياً على سوق العمل في المناطق الحضرية وبشكل عام فإن الاتجاهات التي يمكن تلمسها في هذه هي كالاتي :-

أولاً : هناك خمسة أنشطة رئيسية تلعب دور أنشطة استيعاب وتعمل على تحقيق نوع من التوازن في سوق العمل في المناطق الحضرية عن طريق استيعابها للتدفقات المتزايدة من قوة العمل وهذه الانشطة هي التوالي :

1- الادارة العامة والدفاع الذي سجل ارتفاعاً ملحوظاً في مرونته التشغيلية خلال الفترة الثانية 1981 – 1990 ليستوعب الجزء الاعظم من قوة العمل العراقية نتيجة لظروف ظروف الحرب العراقية- الايرانية ، والتعبئة العسكرية لتلك العمالة ، اذا بلغ التوسع في التشغيل حوالي اربعة اضعاف التوسع المتحقق في المتحقق المضافة المتحققة في هذا النشاط ، وبلغ متوسط المرونة التشغيلية لهذا النشاط خلال الفترة ككل من 1975 الى 1990 حوالي ( 2.5 ) ارتبطت بانتاجية سالبة للعمل بلغت حوالي ( -3.2 ) خلال الفترة نفسها .

2- بلغ متوسط المرونة التشغيلية لقطاع النقل والمواصلات خلال الفترة ( 1975 – 1990 ) حوالي ( 1.8 ) ارتبطت بانتاجية سالبة للعمل بلغت حوالي ( -2.8 ) خلال الفترة نفسها .

3- بلغ متوسط المرونة التشغيلية لنشاط الخدمات الشخصية ( 1.7 ) ارتبط بانتاجية سالبة مقدارها ( -2.6 ) وبلغ متوسط المرونة التشغيلية لنشاط تجارة الجملة والمفرد ( 1.6 ) ارتبط بانتاجية سالبة مقدارها ( -3.3 )

4- البناء والتشييد وبلغت مرونته خلال الفترة نفسها كمتوسط ( 1.5 ) ارتبطت بانتاجية سالبة مقدارها ( -7 )

ان العودة الى الجدول (6) الخاص بمعدلات نمو الانشطة الاقتصادية ومرونتها نموها القطاعية ، تبرهن على ان الانشطة المذكورة اعلاه هي الانشطة التي سجلت اعلى المعدلات في مرونة نموها الطاقات الاستيعابية ، وهي الانشطة المتوسعة او الصاعدة في عقد الثمانيات التي ارتبط التوسع فيها وصعودها بتوسع طاقة الاقتصاد على الاستهلاك الذي يتغذى على الارادات المتحققة في القطاع الاستخراجي ، وحثمتها أيضاً

ظروف الحرب وما فرضته من اولويات جديدة على صانعي السياسة الاقتصادية تستلزم توجيه جهود الاتفاق الرئيسية نحو المجالات التي تعمل على ادامة زخم المجهود الحربي وتشارك جميع هذه الأنشطة في سمة واحدة هي انها أنشطة ذات إنتاجية سالبة على الرغم من التفاوت في الطاقات الاستيعابية لهذه الأنشطة، ونخلص من ذلك إن مستوى التشغيل في تلك الأنشطة يتحدد بالطاقات الاستيعابية لقطاعات التشغيل الأخرى (الصناعة التحويلية والاستخراجي والبنوك والتأمين والماء والكهرباء) وبالجم المتبقي من قوة العمل المتاحة، وإن تحقيق مستوى عالي من التشغيل في أي نشاط من هذه الأنشطة سينعكس على الإنتاجية بالتدهور الأكثر وإلى تحول قسم كبير من الموارد البشرية والمالية نحو الاستهلاك والنشاط الاستهلاكي .

**ثانياً:**- هناك نشاطان هما البنوك والتأمين، والكهرباء والماء ، وهي أنشطة صغيرة تتميز بمحدودية استخدامها للقوى العاملة

**ثالثاً:** يمتاز القطاع الاستخراجي بصناعاته النفطية الأولية ، والبتروكيمياوية النهائية بكونه القطاع الأكثر إنتاجية والأقل استيعاباً للقوى العاملة وبالتالي سيبقى هذا القطاع في ظل ظروف الاسواق التكنولوجية الراهنه في الخارج وانخفاض نسبة التكنيكين من الكوادر الماهره ، والضالة النسبية لدور البحث والتطوير في الداخل ، قطاعاً قائداً في توليد الدخل وهامشياً في خلق الترابطات الإنتاجية مع باقي القطاعات في الاقتصاد الوطني

رابعاً- يهدف التركيز على الآثار التشغيلية والإنتاجية المتولده عن القطاع الصناعي التحويلي سيجري التمييز بين الاثرين الاتيين .

#### (1-4) الآثار التشغيلية المباشرة

أخذ الاتجاه العام لسياسات التشغيل في القطاع الصناعي التحويلي خلال فترة الدراسة (1985-1990) ) يميل نحو تقليص الاتجاهات التشغيلية لمعظم الأنشطة ، وبشكل خاص الأنشطة التحويلية الخفيفة التي تتصف بكونها كثيفة الاستخدام للعمالة ، وكما حدث في المنشآت الكبيرة لصناعات الاغذية والنسيج والجلود ، وأخذ الاهتمام يتوجه نحو التأكيد على اعتبارات رفع الكفاءة الإنتاجية للمشتغلين والتجهيزات الإنتاجية عن طريق رفع درجات إستغلال الطاقات الإنتاجية القائمة بدلاً من التوسع في إقامة طاقات إنتاجية جديدة ، أما الأنشطة عالية الكثافة الرأسمالية وبشكل خاص المرتبطة منها بالقطاع الإستخراجي كالصناعات الكيماوية والنفطية فكما أشرنا فإن هذه الأنشطة لا تستوعب إلا نسبة ضئيلة جداً من العاملين ومن ذوي المهارات والكفاءات العلمية كما يشكل تعميق التكنولوجيا قيدا إضافياً على عملية انتقال العاملين الى الوحدات الإنتاجية لتلك الأنشطة لذا فإن الاثر التشغيلي المباشر وكما عبر عنه معدل نمو المشتغلين في القطاع التحويلي خلال فترة من 1975 الى 1990 لم يتجاوز (5%) وهذا يعني أن المعدل المذكور أقل بكثير من نمو السكان العام الذي بلغ خلال الفترة نفسها ( 3.3%) ومعدل النمو السكاني الحضر الذي بلغ (5%) وبشكل عام يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساهمت في تقليص معدلات الاستيعاب الإنتاجي المباشر في هذا القطاع بالنقاط الآتية :-

أ-التحيز نحو الانماط كثيفة الرأسمال ، الذي دعمته التشوهات السعرية التي نجمت عن اللجوء إلى سعر صرف مغالي به ، أدى إلى إختلال العلاقة بين الأسعار النسبية لكل من رأس المال والعمل لصالح الأول ومما ساهم في هذا الاتجاه هو عدم تفاعل فروع وأنماط القطاع التحويلي وتمزقها بين طرفين قصيين : إحداهما يضم الصناعات الاستخراجية عالية الكثافة الرأسمالية ( المعززة للتصدير) التي تعتمد في تصريف منتجاتها على الاسواق الدولية، وثانيهما ويشمل الصناعات التجميعية والفروع التحويلية الأخرى المعوضة عن الإستيراد التي تتبع في مستلزماتها المصادر الأجنبية وفضلاً على الأسباب السابقة فإن الصناعات الأسرية الريفية ( الصغيرة)كثيفة العمل ، لا تمارس دوراً فاعلاً في إستيعاب المشتغلين وبخاصة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة التي هي بأشد الحاجة إلى هذه الصناعات لتحقيق تنمية اقليمية متوازنة وقد تركت كل تلك الإختلالات تأثيراتها السلبية الواضحة على مستويات التشغيل في القطاع التحويلي في المدى القصير أم في المدى الطويل، التي كان من الممكن تلافئها في ظل تبني نمط تكنولوجي أكثر توازن ، والذي اتاح من جانب آخر الفرصة للأنشطة الاستيعاب( الإدارة العامة والدفاع ، النقل والمواصلات ، الخدمات الشخصية ،تجارة الجملة والمفرد والبناء والتشييد) التي تعرف بأنماطها الكثيفة العمل ، التي تعتمد التطور التكنولوجي وتمتاز بضيق مجالات الاحلال بين العمل ورأس المال في

انشطتها وهذا يفسر عدم حاجتها إلى الكفاءات التكنيكية والمهارية العالية للتوسع في مجالات الاستيعاب غير الانتاجية للقوى العاملة .

ب- ارتفاع نسب الطاقات الإنتاجية العاطلة والذي يعود الى عدة اسباب اهمها .

- تناقص مبالغ النقد الأجنبي المخصصة لاستيراد المستلزمات الوسيطة والإنتاجية وبشكل خاص في الفروع الصناعية الخفيفة .
  - عدم كفاية مشروعات البنية الاساسية واتساع الفجوة بين معدلات التكتيف في راس المال الإنتاجي المباشر ومعدلات التوسع في مشروعات البنية الاساسية ، وكما تؤكد على ذلك الاختلافات والنواقص المستمرة في قطاعات النقل والمواصلات والخزن والتعليم والصحة والسكن واستهلاك الطاقة والحديد والصلب .
  - عدم كفاية الطلب المحلي وبخاصة على السلع الاستهلاكية المعمرة ،نتيجة التفاوت في مستويات الدخل وتزايد معدلات الفقر بين السكان .
  - ضعف القدرة التنافسية للصناعات العراقية في الاسواق الخارجية .
  - سوء الادارة والتخطيط والبيرواوية ساهمت في وضع عراقيل عديدة امام عمليات التجهيز وتنظيم عملية الإنتاج .
- واضعف هذه العوامل مجتمعة من قدرات الانشطة التحويلية على توفير فرص التشغيل الانتاجي لقوة العمل في المدى القصير و المدى الطويل وعلى حد سواء .

#### (2-4) الآثار التشغيلية غير المباشرة

عادة ما تكون الآثار التشغيلية غير المباشرة المتولدة عن القطاع الصناعي التحويلي صغيرة ، حتى في الاقتصادات الصناعية المتقدمة ، إذ لا يمكن أن يتوقع ان يتحمل هذا القطاع لوحدة عبء استيعاب الحصة الرئيسية من المتشغلين لذا فإن دوره كمحرك لعملية النمو خلال تحفيزه غير المباشر لعملية خلق التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تحدد من خلال الترابطات الخلفية التي تقيمها الأنشطة التحويلية مع تلك القطاعات من جانب، وخلال الطلب الاستهلاكي الخاص الناجم عن الدخل – المحفز الذي سيعمل على تحفيز تلك القطاعات على التوسع في الإنتاج والتشغيل، ان هذه الآثار لا يمكن ان نتأملها في حالة عجز القطاع التحويلي عن تحريك عملية التشغيل وذلك عندما تكون الترابطات الإنتاجية بين هذا القطاع وسائر الأنشطة ضعيف ، وحصة الفرد من الناتج التحويلي منخفضة (جدول 4) فهي لم تتجاوز (5%) خلال فترة من 1975 الى 1990 في الاقتصاد العراقي على سبيل المثال . ولكن عندما تتسع القاعدة الصناعية وتصبح أكثر تكاملاً افقياً وعمودياً ، فإن اثر التشغيل غير المباشر أو الثانوي للقطاع التحويلي سيزداد بشكل ملحوظ ، حيث يتم النظر هنا الى الاقتصادات كشبكة مترابطة من القطاعات ، وإن درجة تعقد وكثافة تلك الترابطات تعتمد على درجة النضوج الصناعي ، وفي تلك العملية يعد النمو في القطاع لصناعي الاساس لتوليد التشغيل في قطاعات الاقتصادات الأخرى وعادةً ما يتم اللجوء الى جداول المستخدم – المنتج المستخدم لقياس تلك الآثار، حيث تعد الترابطات الخلفية الكلية (المباشرة وغير المباشرة ) والمحتسبة من مصفوفة المضاعفات 1- (A-1) المؤشر الملائم الذي يستخدم عادةً للتعرف على حجم مضاعف التشغيل ولما كانت هذه المضاعفات قد تم قياسها بصيغة الناتج وليس بصيغة التشغيل ، لذا فان تفسير هذا المؤشر ينبغي ان يتم بحذر شديد (21) وللتعرف على الآثار غير المباشرة للتشغيل في القطاع التحويلي في العراق ، ومستوياتها المقارنة في الاقتصادات المتقدمة ، نعرض الجدول الاتي :-

جدول رقم (7)

الترابطات الخلفية الكلية في الاقتصاد العراقي و الياباني والأمريكي بحسب الأنشطة الاقتصادية

الأنشطة الإنتاجية	1 الاقتصاد العراقي	الترتيب	2 الاقتصاد الأمريكي	الترتيب	3 الاقتصاد الياباني	الترتيب
النفط الخام والغاز	1.042	16	1.681	13	1.704	15
الاستخراجية الأخرى	2.106	6	1.629	14	1.855	12
الزراعة	1.554	12	1.881	10	2.137	3
الغذائية	2.229	3	2.242	6	2.947	1
النسيجية	2.265	1	2.415	2	2.74	5
الورقية	2.261	2	2.379	4	1.886	10
الأخشاب	2.29	9	2.122	9	1.887	9
التعدينية	2.103	7	2.123	8	1.868	11
المعدنية المصنعة	2.43	8	2.561	1	2.98	4
الكيمائية	2.203	4	2.404	3	1.970	8
تصفية النفط	1.401	15	1.293	16	2.476	2
التحويلية الأخرى	2.161	5	2.341	5	1.825	13
البناء والتشييد	1.729	11	2.229	7	2.16	6
الكهرباء والماء	1.896	10	1.618	15	1.995	7
التوزيعية	455.1	14	1.792	12	1.582	16
الخدمية	1.489	13	1.800	11	1.743	14
متوسط الترابط للاقتصاد	1.873		2.31		2.3	

المصدر: هيئه التخطيط الاقتصادي "الاسعار والعلاقات التشابكية في الاقتصاد العراقي" مصدر سابق، ص36

Source(3&2): secretariat of UNIDO: "industrialization and employment generation in the Service sector of developing countries" in unido industry and development New york No.15.1985 pp78-79

نلخص من الجدول (7) ما يأتي: (22)

(1) ان قيم الترابطات تتسجم مع الملاحظات النظرية التي تؤكد ارتفاع اثر المضاعف القطاعي في الاقتصادات المتقدمة ، التي تحظى بوجود هيكل صناعي متكامل ومتنوع ، ويمكن ان نلاحظ ذلك من التباين الواضح في قيم الترابطات ككل وطريقه توزيعها في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالاقتصاد العراقي، الذي يمكن ان يعود الى الارتباط القوي بين درجه التصنيع واثار المضاعف في جميع القطاعات .

(2) ان نمو الناتج الصناعي لا يترك الا تأثيراً ضعيفاً على التشغيل في قطاعات الخدمات والتوزيع حتى في المراحل المتقدمة من التنمية حيث تكون شبكه الترابطات الصناعيه متطوره جداً نسبياً، اذ جاءت هذه القطاعات في المراتب الاخيره في ترتيب الترابطات ، ومن الطبيعي ان يكون هناك تباين في قيمه هذه

الترابطات وترتيبها بين الاقتصادات الثلاثة مع الاختلاف في مستويات التنمية والتصنيع، الا انه يمكن القول وبصوره عامه ان توليد التشغيل في هذين القطاعين ذو طبيعة سلبية ويستجيب فقط للتحفيز الذي توفره القطاعات الاخرى في الاقتصاد ولا سيما القطاعات المهيمنة ، لذا فأن هذه القطاعات ترتبط في الاقتصادات المتقدمة والى حد كبير بالقطاع التحويلي اما في الاقتصاد العراقي فأنها ترتبط بالقطاع الاستخراجي ( النفط الخام )

(3) يتميز المضاعف المتولد في القطاع الزراعي وقطاع البناء والتشييد بالارتفاع في الاقتصادات المتقدمة مقرنه بالاقتصاد العراقي ، ويظهر ذلك بوضوح اكثر في الولايات المتحدة ، ويعود ذلك اساساً الى تطور مستوى التنمية والاساس الصناعي القوي الذي يعمل على دعم تلك القطاعات .

(4) تتركز قيم الترابطات المرتفعة في انشطة الصناعات التحويلية ، مقارنة بالانشطة الاخرى، وفي كلا الاقتصاد العراقي والاقتصادات المتقدمة، وهذا يؤكد على اهمية الدور التحفيزي لهذه الانشطة وعلى ايه حال فان اثار التضاعف تختلف من صناعات الى اخرى ، من اقتصاد الى اخر ، الا ان السمة المشتركة التي يمكن ملاحظتها ، هي ارتفاع قيمه المضاعف الانتاجي للفروع الصناعية الخفيفة، وبخاصة النسيجية والغذائية ، في كل من الاقتصادات الثلاثة.

ويمكن القول ان هذه الصناعات تولد مضاعف انتاجي كبير، بغض النظر عن مرحلة التنمية، ومن ثم فأنها تولد أثر تشغيلياً كبيراً ، ولكونها تميل نحو الانماط كثيفة العمل نسبياً .

(5) ان ترتيب قيم الترابطات يعكس الى حد بعيد الامكانيات الإنتاجية والموردية لكل اقتصاد، فبينما تلعب الصناعات ومعدات النقل (المعدنية المصنعة) دوراً أساسياً في كل من اليابان والولايات المتحدة حيث جاء في المرتبة الاولى والرابعة على التوالي، اذ تمتاز هذه الدول بكونها كاملة التصنيع ، فإنها تلعب دوراً متواضعاً وجاء ترتيبها ثامناً في قيم الترابطات في العراق ، ويرتبط ذلك بكون العراق في المراحل المبكرة من التصنيع .

(6) ان الانشطة التي تهيمن على المساهمة الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي وهي كل من قطاع النفط الخام ونشاط تصفية النفط ، لا تلعب الادورا هامشياً جدا في تحريك عملية الانتاج والتشغيل في الاقتصاد العراقي، اذ شغلت المرتبة الاخيرة وما قبل الاخيرة على التوالي ويعود الى ارتباط هذه الانشطة بظروف الاسواق الاجنبية ، لكونها تخصص بالتصدير، اكثر من ارتباطها الانشطة

(7) ان الانشطة التي شغلت المراتب الخمسة الاولى في ترتيب الترابطات الخلفية الكليه في الاقتصاد العراقي، وهي أنشطة ذات محتوى استيرادي مرتفع ، لذا فان الاثر التحفيزي الذي تولده هذه الانشطة ، والناجم عن ممارساتها لنشاطها الانتاجي ، لا يعمل على تحريك عملية الانتاج او التشغيل او تحريك الطلب المحفز على انتاج القطاعات الاخرى ، وانما يتسرب من دوره التدفقات الوسيطة ليعمل على تحريك الإنتاج و التشغيل والدخول في الخارج .

## الخاتمة :

من دراسة التغيرات في كل من إنتاجية الفصل والتشغيل في فروع الصناعة التحويلية في العراق توصلت الدراسة الى أن

- التغيرات في القيمة المضافة فروع الصناعة التحويلية ، اقرب الى تغييرات في التشغيل منها الى التغييرات في انتاجية العمل ، ويعود ذلك الى التأخر الواضح في انتاجية العمل، عن التغييرات في حجم التشغيل خلال معدلاتها السنوية خلال الفترتين 1975- 1980 و 1985- 1990، وبالنسبة لكافة الفروع الصناعية باستثناء الصناعات الكيماوية والنفطية و الصناعات الغذائية ، ويمكن ان يعود ذلك، في حالة الصناعة الاولى، الى استحواذ هذه الصناعة على القسم الاعظم من التخصيصات الاستثمارية والعمل التكنيكي الاكثر مهارة ، اما في حالة الصناعة الثانية ، فان ذلك يعود الى تقليص الاتجاه التشغيلي والتأكيد على اعتبار الكفاءة الانتاجية خلال عقد الثمانينات .

- ان القطاع الصناعي التحويلي على مستوى الفروع والانماط والسعات الانتاجية ، قد اخفق في توفير الفرص الكافية لتحقيق التشغيل الانتاجي للزيادات المتحققة في قوة العمل (الطبيعية والتمتانية من القطاع الزراعي) وهذا يعود الى حالة الجمود النسبي للانشطة التحويلية ذات المحتوى الانتاجي والتكنولوجي المرتفع في استيعاب العاملين ، ولا سيما الصناعات الكيماوية والنفطية التي تهيمن على المساهمة الرئيسية في القيمة المضافة المتحققة في هذا القطاع ، فضلاً على التدهور النسبي في معدلات استيعاب الانشطة ذات المرونة التشغيلية العالية (الانشطة التحويلية الخفيفة) وارتبط ذلك بالاتجاه المتزايد نحو الانماط كثيفة راسمال ، زبادة على اختلال التوازن في سوق العمل بين المؤهلات المعروضه والشروط المطلوبة من جهة، وعدم تناسب هيكل العمل المهني والتكنيكي بين الانشطة المرتفعة الانتاجية والانشطة المنخفضة الانتاجية من جهة اخرى .

- عدم تفاعل فروع و انماط القطاع الصناعي التحويلي وتمزقها بين طرفيين قصيين ،احدهما ويضم الصناعات الاستخراجية المكثفة لراس المال والمعززة للتصدير،التي ترتبط بظروف الاسواق الدولية فيتصريف منتجاتها ،وثانيهما ويشمل الصناعات التجميعية والصناعات الاستهلاكية الاخرى والمعوضة عن الاستيراد ،التي تتبع في مستلزماتها المصادر الاجنبية.

- الغياب شبه الكامل للدور الفاعل للصناعات الوسيطة والرأسمالية ، وبخاصة في صناعات وسائل الانتاج ،قد اضعف من قدرة الانشطة التحويلية القائمة على خلق الترابطات الانتاجية او تعميقها ضمن الامكانات الانتاجية المحلية ، وهكذا فان أي تغيير ايجابي يمكن ان يحصل في فرص العمل ينقطع بسرعة بسبب فقدان او ضعف الحلقات القائمة ،كما ان الفوائض المتولده عن زيادة الانتاجية ، لاتمد الطاقات الانتاجية المحليه بقدرات افضل ، بل تعمل على دعم الطلب . الاستهلاكي واعمال المضاربه غير الانتاجية

- ضالة حجم الاحتياطي المتاح من العمل التكنيكي الناتج عن تراكم الخبرة والمهاره والتدريب وتزايد البحث والتطوير .

- ضعف الطاقة الاستيعابية الحقيقية للاقتصاد ، بالنسبة لكل من العمل التكنيكي والسلع الرأسمالية ، وضالة الفرص المتاحة للاختيار و لاتخاذ القرار المناسب بشأن التحول من عنصر إنتاجي إلى آخر .

- التحيز نحو الأنماط كثيفة الرأسمال ، نتيجة لأختلال الأسعار النسبية لكل من الرأسمال والعمل ، التي ادت إلى إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية المتاحة لصالح إحلال التجهيزات الرأسمالية المستوردة منخفضة الكلفة ( وفق معيار سعر الصرف الرسمي ، الذي يعطي للعملة المحلية قيمة عالية تفوق قيمتها التوازنية ) محل العمل التكنيكي النادر المرتفع الكلفة .

- ضعف أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في استيعاب المشتغلين، وبخاصة في المناطق الريفية والاقليم المختلفة والهامشية التي هي بأشد الحاجة الى مثل هذه الصناعات لتحقيق تنمية اقليمية متوازنة .

وبناء على ما تقدم فإن ظروف الاختلال الهيكلية التي شهدتها القطاع الصناعي التحويلي في العراق على مستوى الفروع و الانماط ،تدعو صانعي السياسة الصناعية في الوقت الحاضر الى عدم الاستمرار في اتجاهات التوسع الصناعي السابقة التي كانت تقوم على التكرار والازدواجية، والاهتمام بدلاً من ذلك بوضع التصاميم الدقيقة التوزيع الصناعات، وفقاً لنشاطاتها، ومواقعها وتنظيماتها، وانماطها، على أن يتم الكشف عن القدرات الكفيلة بتعميق الترابطات الإنتاجية والموقعية ، وفي هذا المجال نقترح ان يتم بناء

الهيكل الصناعي حول عدد من المحاور أو أقطاب التنمية الأساسية التي ينظر إليها كمركبات صناعية ، تقوم على حلقات تكنولوجية متكاملة أفقياً وعمودياً ، وتحظى بالأولوية المحاور الآتية :-

أ- محور الصناعات المعدنية ، بدءاً من الاستخراج إلى الصناعات الهندسية الأساسية وبخاصة الصناعات الرأسمالية التي تشمل مشروعات البنية التحتية للصناعات الهندسية وصناعة المعدات الانشائية والمحولات الكهربائية والمعدات الزراعية و الكهربائية وغير الكهربائية ووسائل النقل .

ب-محور الصناعات النفطية والبتروكيميائية ، بدءاً من تسييل الغاز وتكرير النفط وامتداداً إلى المنتجات الوسيطة والنهائية مع اعطاء اهتمام خاص اصناعة الاسمدة والمبيدات وغيرها من المنتجات اللازمة لتطوير الزراعة وتنميتها .

ج\_ محور الصناعات الالكترونية وصناعة المعلومات .

د- محور صناعة مواد البناء .

هـ- محور الصناعات الغذائية الزراعية والصناعات الاستهلاكية المستندة الى المواد الاولية من الزراعة .

9- ضرورة الاهتمام بالاختلافات القائمة بين كل من نمط تعويض الاستيراد ونمط تعزيز التصدير ، ودور كل منهما خلال مراحل التصنيع ويمكن تحديد الصيغة الملائمة لتطبيق هذين النمطين خلال مرحلتين وكما يأتي :-

المرحلة الأولى :- ويتم التأكيد فيها على اهمية الصناعات الغذائية المعوضة عن الاستيراد ، مع توسيع الطاقات الانتاجية ذات التوجه التصديري التي تعد مصادر رئيسة لتمويل الاستثمارات والخطوط الانتاجية الجديدة ، ومن الضروري في هذه المرحلة ، ايجاد نشاطات تحويية جديدة لمعاملة المواد الخام التي تستخدم لأغراض التصدير ، أو لأغراض الطلب المحلي ، وتقديم التسهيلات الائتمانية والحماية للصناعات الناشئة المرحلة الثانية :- ويتم التأكيد فيها على تعميق وتوسيع الترابطات الانتاجية وادخال التكنولوجيا الحديثة من الاسواق الاجنبية مع التأكيد في هذه المرحلة على ضرورة الانتقال من مرحلة تعويض الاستيراد الى مرحلة تعزيز التصدير، ومن الطبيعي أن يرافق ذلك نمواً في الصناعات الثقيلة وتكثيفاً رأسمالياً متزايداً

-وخلال هاتين المرحلتين من الضروري التأكيد على اختيار السياسات والاساليب التي تساهم في حل المعادلة التكنو - اقتصادية ، والتوفيق بين هدي الترخيل الكامل وتعظيم الانتاجية ، على ان يتم تقرير الاولويات المتعلقة بذلك بموجب سياسات دقيقة تراعي الاعتبارات الزمنية وكالاتي :-

-في الأجل القصير ، حيث تكون الاولوية لهدف الترخيل الكامل ينبغي ان تميل السياسات الاستثمارية نحو تنمية الصناعات الصغيرة والانشطة التحويلية كثيفة العمل وبخاصة الصناعات الغذائية والنسيجية .  
- في الأجل الطويل ، تكون الاولوية لهدف زيادة معدلات انتاجية العمل ورفع معدل التراكم الرأسمالي ، من خلال التوسع في اقامة الصناعات الكبيرة ، كثيفة الراسمال ، بينما تستمر الجهود لرفع درجة التوافق بين التوسع في رأس المال الانتاجي المباشر وبناء رأس المال الفوقي الاجتماعي .

## المراجع

- UNIDO " World industry since 1960 " UN , new york , 1979 , Pp 233-235 (1)
- R. solow " Technical change and the Aggregate prduction function" Review of (2)  
Economics and statistics ( May 1957 ) Pp 312 – 320
- H. Geienson & Leibenstein " investment Criteria , productivity and (3)  
Economicdevelopment" the Quartrely Journal of Economic , August , 1955 , Pp 343 – 370
- E.D . Domar;" Essays in the Theory of "oxford University ,New York, 1957 p.200 (4)
- A.k.sen;"some Notes on the choice of capital intensity in develop ment planningq "(5)  
, the Quaterly journal November,1957,pp561-584
- (6) هوشيار معروف "التحول التكنولوجي والكثافة النسبية للعنصر الانتاجي "بحث مقدم الى المؤتمر العلمي كلية الاداره والاقتصاد الجامعه المستنصريه 1993 ص38-40
- (7) نفس المصدر السابق ص37
- p.s.johnsoin "the Economics of invention and innovation "Robertson ,London , (8)  
1975pp160-162
- A.sinqh ;"industrial policy in development .Np.23.UNIDO,vienna , 1988 (9)
- (10) هوشيار معروف ،المصدر السابق ،صص40-42
- (11) ليلى احمد الخزاجه "سياسات الاستخدام وانتقال العماله العربيه "في ندوه الاسكوا حول انتقال العماله العربيه ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1986 صص189-191 هوشيار معروف "تغيرات الناتج التحويلي والاتجاهات الانتاجيه والتنشغيل "بحث مقدم الى المؤتمر العلمي -لكليه الاداره والاقتصاد الجامعه المستنصريه 1992 ،صص8-15
- J.Wieczorek ;"sectoral trends in world employment and the shift towards services (12 )  
"in international labour Review , Ilo, VoI 134,No.2, 1995.pp206-208
- UNIDo;" industry in the 1980 's, structural chand and interdepend "New york (13)  
1985Pp131-
- J.Wieczork;"op.cit"p.209 (14)
- Secrtaiet of UNIDO ;:"Industrial policies and strateqies in develeoping countriet" (15)  
in industry and development , NO.18 ,UNIDO ,New York 1984, Pp.33-(35)
- UNIDO ;"Industry in the 1980, s"op .cit "136-138 (16)
- A.Lindbeck ;" The recnt Slowdown of productivity Growth ",TheEconomic journal (17)  
vol .39 ,NO.369 ,March. 1983,p.14
- (18) هوشيار معروف "التحول ال هيكلية وتغيرات الانتاجيه والتنشغيل في القطاع الصناعي التحويلي ،العراق حاله دراسيه خاصه " من وثائق المؤتمر العلمي لكلية الاداره والاقتصاد ،الجامعه المستنصريه ،1991،صص19-20
- N,Gemmel ; Economic Deveobment and Structural change , The role of service (19)  
sector "The Jornal of development studies ,Vol .19 ,NO. 1 October, 1982,Pp.40-43
- (20) هوشيار معروف "المصدر السابق صص25-27
- كيث هارتلي وكلم تسيدل "السياسه الجزئيه " ترجمه عبد المنعم السيد علي ، الجامعه المستنصريه ،بغداد 1988 ،  
صص216-217
- Scertareiat of UNIDO ," Industrialization and Employment Generation in service (21)  
sector of Developing countries" in , industry and development , UNIDO , Newyork,NO.  
15, 1985, Pp80-82
- (22) وزاره التخطيط " هيئه التخطيط الاقتصادي " العلاقات التشابقيه لانشطه الصناعه التحويلييه في العراق ،  
بغداد 1989